١٩٨٢/٧/٩). و «الاضطرابات» المعنية هنا هي التظاهرات التي قام بها الطلاب ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، والتي لم تتوقف كما رغب الاحتلال، بل استمرت حيث تظاهر الطلاب فور صدور القرار، وجابوا شوارع رام الله قبل أن يتم تفريقهم بالرصاص، وقنابل الغاز المسيلة للدموع؛ كما تظاهروا أيضاً (في ١٢/٧/١٩٨٢)، مطلقين هتافات تعبر عن تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعتقل خمسون طالباً من بينهم. ولمنع الاحتلال من عرقلة سنتهم الدراسية، حاول الطلاب وبمساعدة أساتذتهم إيجاد مقر مؤقت لمتابعة دروسهم، فتوجهوا إلى ثلاث مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية، غير أنهم منعوا من الدخول إليها واعتقل العديد منهم (ر. إ. إ. العدد ٢٦٧٨، ٨ و ١٩٨٢/٧/٩، ص ١٥؛ **وفا**، ١٩٨٢/٧/١٢؛ **النهار**، ١٣/٧/١٩٨٢). وقد احتجت إدارة الجامعة على هذه الحملة ووصفتها بأنها «تهدف في نهاية الأمر إلى القضاء على الجامعة». كما أكدت «أن السلطات الاسرائيلية تحسن انتهاز الفرصة إذ أن حرب لبنان تحظى بكل الاهتمام وتبرر أي (إجراءات طارئة)». وحذر سليم تماري، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة، من خطورة ما يحصل، قائلاً «لن يمكننا في ظل هذه الظروف اتباع برنامج تعليمي متصل رغم البرامج الطارئة التي وضعت، كما أصبحنا مهددين بعدم تسجيل طلبة جدد في العام المقبل وبالانتهاء كجامعة». ومن جهته، أشار غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، «إلى أن إسرائيل تشعر أن بإمكانها أن تفعل كل ما يحلو لها، فهي لا تكترث بموجة الانتقادات التي تلت قرار إغلاق الجامعة داخل اسرائيل وخارجها» (**السفير**، ١٦/٧/١٩٨٢).

وتمشياً مع سياسة تفريغ الجامعات لتعطيل دورها التربوي الوطني، ابتكرت «الادارة المدنية» مسألة «التعهد» ووضعته كشرط للسماح للأساتذة الاجانب، الذين يشكلون العمود الفقري في الجهاز التعليمي للجامعات الثلاثة القائمة في الضفة الغربية، بمواصلة التدريس؛ وفي حال الامتناع عن «التعهد»، تلغى تأشيرات إقامتهم. ولقد فرضت عليهم التوقيع على ما يلي: «انني أتعهد بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تقديم أي خدمة يحتمل أن تشكل مساعدة أو تأييداً للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية أو الى منظمات معادية أخرى كما يحددها القانون» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٨٢). والمطالبة بهذا «التعهد» تشكل، دون شك، انتهاكاً خطيراً «لحرية الرأي ومساساً باستقلال الجامعات»، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده أساتذة جامعة بير زيت في ١١/١١/١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٨٢)؛ بالإضافة إلى أن النص بحد ذاته، وكونه لم يحدد ما هي «الاعمال» أو «الخدمات الممنوعة»، يظل يسمح للاحتلال بالتصرف العشوائي. وقد أدى الموقف الرافض الذي اتخذه الأساتذة الجامعيون، بالامتناع عن التوقيع على «التعهد»، إلى طرد أكثر من عشرين أستاذاً من الجامعات الثلاثة. وشمل الطرد: سبعة أساتذة من «جامعة النجاح» في نابلس (طرد ثلاثة منهم في ١٢/٩/١٩٨٢، واثنين في ٢٦/١٠/١٩٨٢، بالإضافة إلى رئيس الجامعة، الدكتور منذر صلاح، الذي طرد في ٢١/١٠/١٩٨٢، ونائب رئيس الجامعة، الدكتور عبد الرحمن شافعي الذي طرد في ٥/١٠/١٩٨٢. وكان ما مجموعه ثمانية وعشرون أستاذاً أجنبياً من الجامعة نفسها قد رفضوا «التعهد»؛ وثلاثة عشر أستاذاً من «جامعة بير زيت» أبلغوا بطردهم في ١١/١١/١٩٨٢، ومن المتوقع أن يتم إبعاد خمسة عشر آخرين من الجامعة نفسها؛ وأستاذ من «جامعة بيت لحم» (**النهار**، ٩/١٣ و ٢٧/١٠/١٩٨٢؛ **السفير**، ٦/١٠ و ٢٢/١٠ و ٧/١١ و ١١/١١/١٩٨٢). وهناك الآن أقسام بكاملها مهددة بالتوقيف. وقد أشار أحد أساتذة جامعة بير زيت إلى هذا الخطر بقوله «لقد اضطر ثمانية أساتذة من أصل أحد عشر في القسم الذي نعمل فيه للرحيل، وسيتعين على الجامعة أن تغير برامجها» (**السفير**، ٢١/١١/١٩٨٢). وندد المتحدث باسم اتحاد الطلبة في الجامعة المذكورة بالحملة التي تشن ضد الأوساط الجامعية في الضفة، مؤكداً «أن الشعب الفلسطيني يتعرض لمؤامرة واسعة النطاق تستهدف إضعاف مؤسساته الوطنية... إن السلطات الاسرائيلية طالبت برحيل الاساتذة لاضعاف المستوى الاكاديمي في الأراضي المحتلة وطالبتهم بتوقيع وثيقة، هم إذا وقعوها